



جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة بعنوان:

تأثير آليات التمويل البنكي على تحقيق التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (252) بأدرار)

تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أحادي

تخصص: مالية مؤسسة

إشراف الدكتور:

_ بن سويبي حمزة

من إعداد الطالب(ة):

_ زعاط سامية

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر _ ب _	د. هونة يونس
مشرفا	أستاذ محاضر _ أ _	د. بن سويبي حمزة
مناقشا	أستاذ مساعد _ ب _	أ. عوماري عائشة

الإهداء

مررت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت
أن أخطأها بفضل من الله ومنه
إلى أبوي وإخوتي وأصدقائي، فلقد كانوا بمثابة العند
والسند في سبيل استكمال البحث
ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في
مساندتي ومدتي بالمعلومات القيمة
أهدي لكم بحسب تخرجي.....
داعية المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم
بالخيرات

شكر وعرفان

إذا كان من الواجب الشكر فالشكر لله على منه

علينا بنعمه الفيضة ونعمه بكرة وعشيا

كما أتوجه بالشكر لأهل الفضل فمن لا يذكر لأولي الفضل فضلهم فهو

جحد فأخص في هذا المقام بالشكر الجزيل والانتمان

الغدير الأستاذ الدكتور " بن سويسي حمزة "

الذي قبل الإشراف على مذكري الذي لم يبخل علي بتوجيهاته

وكان صدره رحبا في كل صغيرة وكبيرة

أسأل الله أن يجعل عمله هذا خالسا لوجه الله وأن يجازيه عني خير

الجزاء وأن يسامحني لإتعابه وأن يبارك في أهله وأبنائه وإخوانه

شكرا لكل من منحني ابرتمامة... فأشعل في داخلي

عزيمة الاجتهاد... ألقه شكر لكل من

علمنا حرفا أو سهل علينا

أمرا أو دعانا سرا

الملخص:

تتدرج الدراسة في إطار الاهتمام بالدراسات المالية وبالأخص عملية التمويل البنكي باعتبارها أساس تمويل المؤسسة الاقتصادية، ومن إنجاز هذه الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المتغيرات وعلى هذا الأساس تم اختيار المؤسسة "ب . ن" لتحليل التوازن المالي لها من خلال ميزانياتها المالية للسنوات الثلاث باستعمال مؤشرات التوازن المالي، وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة لجأت إلى البنك من أجل التمويل هذا ما ساعدها على تحقيق بعض التوازنات المالية.

الكلمات المفتاحية: تمويل بنكي، التوازن المالي، مؤشرات التوازن المالي.

Résumé:

L'étude s'inscrit dans le cadre de l'intérêt pour les études financières, et en particulier le processus de financement bancaire comme base de financement de l'institution économique, et dès la fin de cette étude, une approche descriptive et analytique a été suivie pour étudier les variables, et sur cette base, l'institution «B.N» a été choisie pour analyser son solde financier à travers ses budgets financiers pour les trois années à l'aide des indicateurs de solde. L'étude a conclu que la société avait recours à la banque pour obtenir du financement, ce qui l'a aidée à atteindre certains équilibres financiers.

Mots clés: financement bancaire, équilibre financier, indicateurs de solde financier.

Summary:

The study is part of the interest in financial studies, and in particular the process of bank financing as a basis for financing the economic institution, and at the end of this study, a descriptive and analytical approach has been followed to study the variables, and on this basis, the institution "B.N" was chosen to analyze its financial balance through its financial budgets for the three years using the balance indicators. The study concluded that the company used the bank for financing, which helped it achieve certain financial balances.

Keywords: bank financing, financial balance, financial balance indicators.

قائمة المحتويات والجداول

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر و عرفان
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الاختصارات والرموز
أ	مقدمة
04	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية
05	تمهيد
06	المبحث الأول: أساسيات حول التمويل البنكي والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية
24	المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة
28	خلاصة الفصل الأول
29	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
30	تمهيد
31	المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (252) بأدرار
36	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
45	خلاصة الفصل الثاني
47	الخاتمة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
37	الميزانية المالية للمؤسسة " ب . ن " لسنة 2015	1
38	الميزانية المالية للمؤسسة " ب . ن " لسنة 2016	2
39	الميزانية المالية للمؤسسة " ب . ن " لسنة 2017	3
40	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	4
40	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	5
40	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	6
41	حساب رأس المال العامل الصافي (من أعلى الميزانية)	7
41	حساب رأس المال العامل الصافي (من أسفل الميزانية)	8
42	حساب رأس المال العامل الخاص	9
42	حساب رأس المال العامل الإجمالي	10
43	حساب رأس المال العامل الأجنبي	11
43	حساب احتياج رأس المال العامل	12
44	حساب الخزينة	13

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
19	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	01
19	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	02
33	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار	03

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
54	الدفتـر الكـبير لسـنة 2016	01
55	الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2015 جانب (الأصول)	02
56	الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2015 جانب (الخصوم)	03
57	الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2016 جانب (الأصول)	04
58	الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2016 جانب (الخصوم)	05
59	الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2017 جانب (الأصول)	06
60	الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2017 جانب (الخصوم)	07

قائمة الاختصارات والرموز

الصفحة	العنوان	الرمز
18	رأس المال العامل	FR
21	احتياج رأس المال العامل	BFR
23	الخزينة	TR
31	بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار	BADR

مقدمة

يزداد في الوقت الحاضر الاهتمام الواسع لدى الأوساط الأكاديمية والرسمية بالموضوعات المتعلقة بالتمويل، فالتمويل اليوم يشكل مبدأً جوهرياً ثابتاً على جدول الفرد والأسرة والمؤسسة والدولة، مراد ذلك أن عملية التمويل والاستثمار ترتبط بشكل وثيق بشتى مناحي الحياة الاقتصادية والمالية لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من ناحية، ومن تأثيرها على جميع الأنشطة من ناحية أخرى، علاوة على ما يمثله التمويل من قلبية جوهريّة للعديد من الأفراد والشركات والدول في السعي نحو معالجة النقص للمدخرات والإبقاء بالالتزامات.

يعد التمويل أحد الركائز الأساسية لنشاط المؤسسة وضمان استمراريتها، وذلك بإمدادها بالأموال اللازمة في الأوقات المناسبة وتظهر الحاجة إلى التمويل إما بسبب السياسة الاقتصادية للمؤسسة التي تحاول استغلال إمكانياتها في خلق ثروة جديدة تضمن لها حصتها في السوق أو توسيع نشاطها لسبب ملائمة ظروف اقتصادية مع ما يوافق إمكانيات المؤسسة.

إن المسير المالي لأي مؤسسة اقتصادية في سعيه المستمر لتحقيق أهداف المؤسسة والتي من أهمها تعظيم قيمة المؤسسة، وبالتالي يقوم بالمفاضلة بين العديد من مصادر التمويل المتاحة والتي يراها تحقق التوازن المالي لها في القطاع الذي تنشط فيه، وكما هو معلوم فإن لأي عملية عدة آثار على مستوى أداء المؤسسة وخاصة على التوازن المالي لها، فالسهر على الاستعمال الجيد للإمكانيات المتاحة والتحكم في الجانب المالي يضمن للمؤسسة تقادي الاختلالات التي تواجه توازنها المالي، حيث يعد هذا الأخير المرحلة الأساسية والضرورية لكل إدارة مالية وهذا انطلاقاً من الميزانية المالية التي هدفها التحليل بالدرجة الأولى عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومعرفة حالة المؤسسة من جانب السيولة.

1_ الإشكالية:

من خلال ما تقدم تم طرح إشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو الدور الذي يلعبه التمويل البنكي في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، ارتأينا معالجتها من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

2_ الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتمويل البنكي والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟
- كيف يمكن أن يؤثر التمويل البنكي على تحقيق التوازن المالي للمؤسسة ؟

3_ الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات نرى أنها تمثل الإجابات الأكثر احتمالاً وهي:

- يعتبر التمويل البنكي الوسيلة الضرورية الأنجع لتمويل المؤسسة.
- يهدف التمويل البنكي إلى تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

4_ مبررات اختيار الموضوع:

يمكن تقسيمها إلى نوعين كالتالي:

أسباب موضوعية:

- ✓ توافق الموضوع مع نوع تخصصي العلمي.
- ✓ القيمة العلمية التي يحظى بها هذا النوع من البحوث خاصة الجوانب المالية منها.
- ✓ معرفة مدى اهتمام البنوك بمجال تمويل المؤسسات الاقتصادية.

أسباب شخصية:

- ✓ الميل الشخصي في المواضيع المالية والمحاسبية.
- ✓ التفكير في إنشاء مؤسسة اقتصادية في المستقبل.

5_ أهداف البحث:

- تسليط الضوء على أهمية التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.
- إبراز أهمية استعمال مؤشرات التوازن كأداة من أدوات التحليل المالي لتقييم الأداء.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- الربط بين الجانب النظري والتطبيقي في ما يخص دراسة التوازن المالي للمؤسسة.

6_ أهمية البحث:

تأتي هذه الدراسة لاستكمال الدراسات السابقة، وكذا تقييم التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل بعض القوائم المالية (الميزانيات) باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال الممارسة لنشاطها، وتكون عوناً لها في ترشيد قراراتها.

7_ حدود الدراسة:

تتخصر الدراسة في دراسة حالة المؤسسة "ش" لمقابلة أشغال البناء، وكانت من فترة جويلية 2020 إلى أوت 2020.

8_ منهج الدراسة:

من أجل الإلمام بموضوع البحث والإحاطة بمختلف جوانبه اتبعنا في معالجة الموضوع المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة البحث حيث:

_ في الجانب النظري تم اعتماد المنهج الوصفي للتعريف بمتغيرات الدراسة بداية بالتمويل البنكي ووسائله، والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.

_ أما في الجانب التطبيقي اعتمد على المنهج التحليلي، حيث تم تطبيق جانب من المعلومات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في المؤسسة "ش" من خلال تحليل الميزانيات المالية للمؤسسة باستخدام مختلف مؤشرات التوازن المالي.

9_ صعوبات الدراسة:

لانجاز هذا البحث اعترضتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في:

_ صعوبة الحصول على المعلومات وذلك لتكتم غير المبرر من طرف موظفين البنك.

_ عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والمؤسسات المصرفية.

_ ظروف الوباء التي أعاققت التنقل إلى الجامعة من أجل الحصول على المراجع الكافية لإتمام إنجاز البحث، وكذا الوصول للمؤسسة لتحصيل المعلومات.

10_ هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول، وكان بعنوان " الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية "، وتضمن هذا الفصل بحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول منه إلى أساسيات حول التمويل البنكي والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني فتعلق بالدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية من حيث أوجه الشبه والاختلاف.

الفصل الثاني، بعنوان " الدراسة التطبيقية "، وتضمن هذا الفصل بحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني فتعلق بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي

والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد :

إذا كان العجز الذي يعاني منه الأعوان الاقتصاديون هو الداء فالتمويل هو الدواء، سواء كان كلي أو جزئي، فالتمويل يعتبر محرك عجلة الاقتصاد و وسيلة الربط بين المؤسسات و الأعوان الاقتصاديون. وتختلف صور التمويل بحسب مصدرها، من بين أهم مصادرها التمويل البنكي باعتباره أحد أهم وظائف النظام المالي المتزايد النمو في الاقتصاديات الحديثة، لأنه يعكس قدرة البنوك على تمويل الاقتصاد وتحمل المخاطر، و سوف نعرض في هذا الفصل الأدبيات النظرية المرتبطة بالتمويل البنكي و التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية في ثلاث مباحث.

حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول التمويل البنكي والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني فتضمن كل من الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية من حيث نقاط التشابه والاختلاف.

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل البنكي والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المنشآت، حيث يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية، لذا تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المنشآت خاصة في الدول النامية وذلك عن طريق منح مختلف القروض.

المطلب الأول: ماهية التمويل البنكي

للوصول إلى مفهوم التمويل البنكي لابد من تعريف التمويل بصفة عامة:

اختيار المصادر الضرورية والملائمة التي تضمن من خلالها المؤسسة تدفق الأموال للاستخدام في تغطية مختلف احتياجات المؤسسة وذلك من أجل تحقيق مختلف الأهداف المسطرة.

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي

يمكن تعريف التمويل البنكي على أنه:

1_ ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها.¹

2_ عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياطات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتمييزها، وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع القطاعات في كل البلدان النامية والمتقدمة عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان.²

من خلال ما سبق يمكن تعريف التمويل البنكي على أنه: الطريقة التي من خلالها تقدم وتعرض الأموال من طرف المؤسسات البنكية (المصارف) على المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بإنجاز مشروع معين سواء كان خاص أو عام وذلك لغرض التنمية مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي: يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

¹ رايح خوني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أترك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص:100.

² خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR أم البواقي ووكالة سوق عمان 313، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016/2017، ص:33.

1_ التمويل البنكي بحسب الغرض منه: ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعاً للغرض منه إلى:

1_1 التمويل البنكي الاستثماري:

وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثابتة والتي تؤدي في مجموعتها إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر.¹

2_1 التمويل البنكي الاستغلالي:

ويقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية، دفع أجور، تأمين، وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساساً البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات السوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات. ويمثل تمويل نشاطات الاستغلال أهم مجال التمويل البنكي خاصة التجارية لطبيعتها.

وهناك عدة طرق تتبعها البنوك لتمويل هذه الأنشطة وفقاً لطبيعة النشاط إن كان تجاري، صناعي، زراعي، خدماتي أو الوضعية المالية للمؤسسة في حالة عدم التصريف واستمرار عملية الإنتاج لا يمكن الوفاء، وتطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق "خط القرض" ويمكن قبوله من طرف البنك أو رفضه حسب ملف القرض.²

3_1 التمويل البنكي الاستهلاكي:

وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الذي يحصل عليه الأفراد غالباً من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالباً ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط.³

¹ زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية أم البواقي، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص: 43.

² عمران نادية، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص: 18.

³ أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سوريا، 2000، ص: 235.

2_ التمويل البنكي بحسب مدته: يمكن تقسيم التمويل البنكي بموجب هذا المعيار إلى:¹

2_1 التمويل البنكي قصير الأجل:

ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الإنتاجية.

2_2 التمويل البنكي المتوسط:

ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات.

2_3 التمويل البنكي طويل الأجل:

وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات مردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات. ويعتبر التمويل البنكي طويل الأجل من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل.²

3_ التمويل البنكي الخاص: وينقسم هذا التمويل على حسب هذا المعيار إلى:

3_1 التمويل البنكي الخاص:

ويمنح هذا التمويل لأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك.³

3_2 التمويل البنكي العام:

هو التمويل الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة، الهيئات، المؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في حصول الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

¹ معراج هوارى، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري للمفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 17.

² زبير عياش، مرجع سابق، ص: 46.

³ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 28.

4_ التمويل البنكي بحسب الضمان: وتندرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل وهما:

4_1 تمويل بنكي بضمان:

يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل الضمان قبل منح هذا التمويل وعادة تكون في المشروعات الحديثة أو غير المعروفة أو المحملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها بدون ضمانات وينقسم هذا النوع بدوره إلى:¹

_ تمويل بنكي بضمان شخصي: والذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين، أي الثقة بالتعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الائتمان، كما يمكن أن يتمثل الضمان الشخصي في الكفالة والتي تتمثل في تعد شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين والفوائد في مكان العميل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك.

_ تمويل بنكي بضمان عيني: وهو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان عقارات، بضائع، أوراق مالية....الخ.

4_2 تمويل بنكي بدون ضمان:

وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي، ولكنه يكفي فيه بوعده المقترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة، والمركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

5_ التمويل البنكي المباشر وغير المباشر: وينقسم التمويل البنكي حسب هذا المعيار إلى:

5_1 التمويل البنكي المباشر:

يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشرا للعميل لتمويل حاجاته المختلفة، ويتضمن كلا من الحساب الجاري المدين والقروض النقدية وخصم الأوراق التجارية.

5_2 التمويل البنكي غير المباشر:

يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه والذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله، ويتضمن كلا من الاعتمادات المستندية والأوراق المقبولة المكفولة وخطابات الضمان وكذلك البطاقات الائتمانية....الخ.

¹ زبير عياش، مرجع سابق، ص، ص: 47، 48.

الفرع الثالث: محددات وأسس التمويل البنكي:

نلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لابد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الاعتبار نذكر منها:¹

1_ الربحية:

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.

2_ الأمان (الضمان):

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعاً عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ولما كانت البحوث التجارية تعتمد على حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لابد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي يتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

3_ السيولة:

تعتمد البنوك التجارية اعتماداً كبيراً على مصادر الأموال (قصيرة الأجل) التي يقدمها المودعون كما إن جزءاً كبيراً من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون (قصيرة الأجل) ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله بصورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسارة.

4_ قرارات البنك المركزي:

يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي (كونه المسئول عن وضع ومراقبة وتنفيذ السياسة النقدية) من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الإقراض، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما وغيرها من القرارات.

¹ محمد عبد الفتاح الصريفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 23.

5_ السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع:

يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وأجالها الزمنية وشروطها.¹

المطلب الثاني: وسائل التمويل البنكي

تمثل القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك لتوليد الدخل، فهي تحتل الجانب الأكبر من استخداماته، يتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة ويترتب عن عملية الاقتراض أعباء من خلال تسديد القروض والفوائد.

الفرع الأول: تعريف القروض

التعريف الأول:

تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد دون أية خسائر.²

التعريف الثاني:

القرض هو اتفاق تعاقد بين البنك والذبون، يقوم البنك بموجبه بتوفير التمويل اللازم للذبون مقابل لتعهد هذا الأخير بسداد المبلغ المقرض بالإضافة إلى فوائدها والعمولات والرسوم المستحقة عليها إما على دفعة واحدة أو على أقساط في فترة زمنية معينة.³

من خلال ما سبق يمكن وضع تعريف شامل للقرض:

هو علاقة اقتصادية قانونية يمنح لاستخدامه في فترة زمنية معينة مقابل التعهد بتسديد قيمته في وقت لاحق مع دفع فائدة نظير ذلك.⁴

¹ زبير عياش، مرجع سابق، ص: 50.

² عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 403.

³ <http://www.alwatan.com/graphics/2020/05juil/dialgh.html.economy.html>

⁴ طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة، مصر 1998، ص: 128.

الفرع الثاني: أنواع القروض

مثلما تعددت البنوك في الجهاز المصرفي فإن القروض تتعدد كذلك ففي أي بنك نجد أنواعا من القروض حيث تنقسم إلى ثلاثة فروع وهي:¹

1_ قروض الاستغلال:

إن قروض الاستغلال تهدف لتغطية الاحتياجات الناجمة عن عمليات الاستغلال أو لتغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس المال العامل، وهذا النوع من القروض لا تتعدى مدتها سنتين على الأكثر.

يهدف هذا النوع إلى تغطية صندوق الزبون وتلبية احتياجاته الآنية بالسيولة من البنك مقابل الوعد بالتسديد مع الفائدة، وتسهيلات الصندوق مدتها الزمنية قصيرة الأجل تمتد لبضعة أيام.²

2_ القروض بالالتزام:

القروض بالتوقيع هي تعهدات يقدمها البنك التجاري لزيائنه ضمانا لمديونيتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل كفالات، ضمان احتياطي أو قبول، عندما تكون غير قادرة على الدفع، ويتم تقديم هذه التوقعات على شكل توقيعات لصالح الدائنين على أن يتحمل المدين تكلفة القرض.³

3_ قروض الاستثمار:

قروض الاستثمار هي قروض موجهة لتمويل الأصول الثابتة التي تمثل أداة عمل المؤسسة، حيث تساهم هذه القروض في تمويل الحياة على المعدات وفي رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، وقد تمنح هذه القروض لإنجاز مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تجديد المعدات، فالحياة لهذه القروض تكون استعمالها لمدة طويلة حيث يتم تحقيق خلال هذه المدة رقم أعمال وأرباح والتي يتم تخصيص جزء منها لتسديد القرض.⁴

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 147.

² صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 1998، ص: 114.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 147.

⁴ بخرار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 116.

الفرع الثالث: أهمية القروض وأهدافها

أولاً: أهمية القروض

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته وتتمثل أهميتها فيما يلي:¹

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الآجل والوعد بالوفاء، وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص إلى آخر، فهو بذلك واسطة للتبادل وواسطة استغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.
- من وجهة نظر البنك، فإن القروض يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ويتحقق ذلك نظراً لأن الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصول البنك التجاري.²
- تلعب القروض دوراً هاماً في تمويل حاجة الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات فتستخدم في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- تعد إدارة البنوك المسؤولة عن سلامة إدارة الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين الموجودة تحت إشرافها فتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة فالمساهمون يطلبون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، ويتحقق ذلك بإتباع سياسة سهلة في منح القروض، أما المودعون يتوقعون سياسة محافظة تضمن لهم ودائعهم.

¹ نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يونيو 2011، العدد الحادي عشر.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 26.

ثانياً: أهداف القروض

إن إقبال المؤسسة على البنوك عامل حضاري من عوامل التنمية فهو من إقبال الدفاتر التجارية للمؤسسة وتسريح عمالها وإعلان إفلاسها لما لا تلجأ هذه المؤسسة إلى الاقتراض للقضاء على الأزمة كيفما كان مصدرها، ومن ثم يمكن تقييم أهداف العملية الاقتراضية إلى:¹

1_ أهداف اقتصادية

- ❖ تزويد السوق الوطنية بالمنتجات عوض الاقتصاد
- ❖ تغطية العجز المالي للمؤسسة
- ❖ تحقيق معدل معين من الربح
- ❖ التصنع بعناية المصرف

2_ أهداف اجتماعية

- ❖ القضاء على البطالة
- ❖ رفع مستوى العمال اجتماعياً ومعاشياً ودمجهم في الحياة الاجتماعية
- ❖ العناية بالمجتمع وتلبية حاجياته الحياتية ثقافياً وسياسياً.²

¹ سونة شفيقة دالي أحمد أمال، مخاطر منح القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تخصص مالية، المدية، 2007/2008.

² ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص: 133.

المطلب الثالث: الإطار النظري للتوازن المالي

يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيار مهم لتقييم سلوك الخزينة كونه يضمن للمؤسسة بقائها واستمرار نشاطها وبالتالي تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة، أو من جهة أخرى سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها.¹

الفرع الأول: مفهوم التوازن المالي وأنواعه

أولاً: مفهوم التوازن المالي

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الخصوم و الأصول، أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة والقدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاقها، وأن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة، على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الآجال القصيرة، وبالتالي التناظر بين الموارد المالية في الميزانية واستخدامها يعبر عنه بالتوازن المالي.²

ثانياً: أنواع التوازن المالي

يتمثل التوازن المالي في نوعين أساسيين هما:

- **التوازن المالي قصير الأجل:** هو جزء من موجودات المؤسسة المحتفظ بها على شكل سائل، إذ يعتبر المقياس الأساسي الأمثل لتسيير الخزينة ومؤشر المراقبة للوضع النقدي للمؤسسة بتاريخ معين إذ يجب أن تبقى الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة لتمويل قيمة الموجودات المتاحة لها خلال فترة زمنية، وبموجبها تتحدد حاجة المؤسسة للأموال السائلة أهمها تحريك الدورة التشغيلية وتسديد الالتزامات بتاريخ استحقاقها.³
- **التوازن المالي طويل الأجل:** يكون التوازن المالي طويل الأجل للمؤسسة جيداً من حيث إمكانية التوسع المستقبلي الذي يتطلب استثمارات رأسمالية طويلة الأجل، ومقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002، ص:25.

² ناصر دادي عدون، محمد فتحي نواصر، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق للنشر، الجزائر، 2001، ص: 22.

³ حمزة محمود الشخي، قرارات الإدارة المالية، الجامعة المستنصرية، مصر، 1983، ص: 17.

الفرع الثاني: أهمية التوازن المالي وشروطه في المؤسسة الاقتصادية

أولاً: أهميته

تتجلى أهمية التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:¹

- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الآجل القصير وتدعيم اليسر المالي
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير
- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة

ثانياً: شروطه

لكي يتحقق التوازن المالي يجب توفر ما يلي:²

ـ **الشرط الأول:** يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتماداً على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة باللجوء إلى الموارد الطويلة والمتوسطة الآجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة وطويلة الأجل.

ـ **الشرط الثاني:** يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل، أي أن $BFR < FR$ إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

ـ **الشرط الثالث:** خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية وبواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

الفرع الثالث: القواعد الواجب مراعاتها في التوازن المالي

يعد التوازن المالي أحد الوسائل الأساسية والضرورية للوظيفة المالية للمؤسسة وهو يسمح بمواصلة نشاطها ويساعدها في اتخاذ قرارات التسيير، فمن المعلوم أن قاعدة ترتيب الحساب في الميزانية هي: أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها والخصوم ترتب حسب درجة استحقاقيتها، فإذا قمنا بمقابلة سيولة الأصول مع استحقاقية الخصوم نصل إلى ما يسمى بالتوازن المالي أي القيام بإحداث توازن بين الجهتين المتقابلتين ومنه يمكن تعريف التوازن المالي أيضاً على أنه ناتج تقابل أو مقابلة درجة سيولتها الأصول المالية التي تملكها المؤسسة مع درجة استحقاق الخصوم المالية التي هي على عاتق المؤسسة والقاعدة القديمة أو الكلاسيكية للتوازن المالي تعرف بقاعدة

¹ عفاف عبان، تشخيص التوازن المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012، ص: 9.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2011، ص: 10.

التوازن المالي الأدنى التي أساسها المالي هو تمويل العناصر المالية الثابتة من الأصول المالية بالموارد الدائمة فيتحقق لدينا بذلك النوع الأول من التوازن المالي على المدى الطويل وتمويل الأصول المتداولة بالموارد المتداولة وبذلك يتم تحقيق التوازن المالي على المدى القصير.¹

ويتحقق التوازن المالي في المؤسسة تبعاً لتوافر شرطين أساسيين هما: السيولة والاستحقاق

1_ السيولة: تتميز عناصر الأصول في الميزانية بقدر كبير من السيولة، وتعرف السيولة على أنها تمويل مختلف عناصر الأصول المتداولة إلى نقود سائلة، تتوقف هذه النسبة على القيمة الكلية للأموال المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقود سائلة في الأجل القصير إضافة إلى الأموال الجاهزة، وتكون نسبة السيولة مرتفعة إذا كانت المؤسسة تستطيع تحويل موجوداتها كلها أو جزءاً منها بحسب الطلب والنسبة والحاجة والموجودات المتداولة إلى نقديت بسرعة في الأجل القصير، وهذا يفيد الدائنين حيث يمكنهم من معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وتجد الإشارة هنا أن السيولة تتأثر بدرجة كبيرة بالظروف الاقتصادية بصورة مباشرة والظروف الأخرى (المالية و السياسية) بصورة غير مباشرة في البلاد التي يمكن أن تجمد الأصول المتداولة قصيرة الأجل إلى المدى الطويل لانتساب ونشاط المؤسسة وتوازنها المالي، على هذا فإذا لكل عنصر من عناصر الأصول المتداولة سيولة خاصة، أي أن لكل عنصر مدة معينة يتحول بعدها إلى أموال جاهزة وترتب الأصول المتداولة حسب سيولتها (أموال جاهزة وديون الزبائن ومنتجات تامة الصنع).

2_ الاستحقاق:² تتميز عناصر الخصوم في الميزانية بقدر كبير من درجات الاستحقاقية وينحصر مفهوم الاستحقاق على الديون قصيرة الأجل والتي لا تفوق مدة استحقاقيتها السنة الواحدة، ويجب على المؤسسة على عملية الاقتراض أن تلم كل الاهتمام بمصدر القرض ونوعيته حتى تتمكن من تحديد أوليات التسديد خاصة في حالة قربها من الإفلاس أو عند إفلاسها وتحتوي الديون قصيرة الأجل على: أوراق الدفع، التسبيقات المقدمة من طرف الزبائن، تسديد الأجور والرواتب ومبالغ ناجمة وخاصة على الشركات.

¹ عبد الحق أنور، الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشأة الأعمال، كلية الاقتصاد والإدارة، الطبعة الأولى، 1987، ص: 24.

² حمدي السقاء، التحليل المالي ومناقشة الميزانيات، مطبعة خالد بن الوليد، ص: 15.

الفرع الرابع: مؤشرات التوازن المالي

إن التوازن المالي يفرض بأن تمويل الأصول الثابتة من طرف الموارد طويلة الأجل وبالمقابل فإن الموارد قصيرة الأجل تمول الأصول المتداولة ذات المدى القصير، والتي يمكن أن تحول إلى سيولة في وقت قصير، ولتحليل هذا التوازن يلجأ المحلل المالي إلى مجموعة من المؤشرات والتي تدعى مؤشرات التوازن المالي وهي من أدوات التحليل المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة والحكم على استقرار وضعيتها المالية على المدى الطويل والمتوسط.

أولاً: رأس المال العامل FR

(1) تعريف رأس المال العامل

يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول القصيرة الأجل ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال.¹

هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المستخدمة في التمويل + استخدامات دورة الاستغلال لأكثر من سنة والموجهة للاستثمار والزيادة في الطاقة الإنتاجية.²

وهو عبارة عن ذلك الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في شكل سيولة، ويمكن اللجوء إليه لتغطية الاحتياجات الطارئة التي يمكن أن تحقق في ظل ظروف عدم التأكد أي المستقبل مما يسمح لها بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.³

يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما:

* أسلوب أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل FR} = (\text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة})$$
$$\text{رأس المال العامل FR} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون طويلة الأجل}) - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة بوداوا، الجزائر، 2009، ص:83.

² يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص:83.

³ جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.¹

الشكل رقم (01): رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الأصول المتداولة	الأصول المتداولة
	رأس المال العامل FR
الأموال الدائمة	

المصدر: عادل عشي

* أسلوب أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{رأس المال العامل FR} = (\text{قيم جاهزة} + \text{قيم محققة} + \text{المخزونات}) - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال

الشكل رقم (02): رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة
رأس المال العامل FR	

المصدر: عادل العشي

(2) الحالات التي يمكن أن يأخذها رأس المال العامل الصافي الإجمالي

✓ $FRng > 0$ (سياسة محافظة)

يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة < التثبيات وبالتالي فالمسير المالي يجعل المؤسسة تبتعد عن خطر نقص السيولة والتعثر المالي ما يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، أي أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة الأجل باستخدام مواردها الطويلة الأجل، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

✓ $FRng < 0$ (سياسة جريئة)

يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة > التثبيات، وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي بسبب أن المؤسسة قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة القصيرة الأجل.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2001.

المؤسسة في هذه الحالة عاجزة عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثمارها إلى الحد الأدنى الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

$$FR=0 \quad \checkmark$$

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة التثبيات فقط، أما الأصول فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.¹

(3) أنواع رأس المال العامل

❖ رأس المال العامل الصافي

هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممولة بالأموال الدائمة، ويمكن حساب رأس المال العامل الصافي بطريقتين:²

$$\text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم الجارية}$$

❖ رأس المال العامل الخاص

وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة، بعد تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

¹ عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.

² ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 46.

³ عبد الكريم اللطيف، مرجع سابق، ص: 69.

❖ رأس المال العامل الإجمالي¹

وهو مجموع عناصر الأصول التي تتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول المتداولة} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة} \end{aligned}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة، هل هو في طريق النمو أو التدهور؟²

❖ رأس المال العامل الأجنبي

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية (الديون) في المؤسسة، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، لتدرك العجز في الخزينة.

هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \\ \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي، تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.³

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل BFR

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 47.

² نفس المرجع، ص: 49.

³ جليلة بن خروف، مرجع سابق، ص: 73.

1) تعريف احتياج رأس المال العامل

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجة وفي كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتا نتيجة وجود فوارق زمنية بين الاستغلال، تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية احتياجاتها والتي يعبر عنها بالاحتياجات من رأس المال العامل BFR.

$$\text{احتياج رأس المال العامل BFR} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

$$\text{احتياج رأس المال العامل BFR} = (\text{المخزونات} + \text{مدينو الاستغلال} + \text{مدينو خارج الاستغلال}) - (\text{ديون الاستغلال} + \text{ديون خارج الاستغلال})$$

أو بعبارة أخرى:

$$\text{احتياج رأس المال العامل BFR} = (\text{الأصول غير المثبتة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

2) أنواع احتياج رأس المال العامل

❖ احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}

يمثل الأصول المتداولة للاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال} = \text{الأصول المتداولة للاستغلال} - \text{ديون الاستغلال}$$

❖ احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تحويلها للموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصير، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال} - \text{ديون خارج الاستغلال}$$

3) الحالات التي يمكن أن يأخذها احتياج رأس المال العامل:

$$BFR > 0 \quad \checkmark$$

إذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة، فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي تكون غالباً تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال (حالة اختلال).

$$BFR < 0 \quad \checkmark$$

هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال والزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح (حالة اختلال).

$$BFR = 0 \quad \checkmark$$

$$\text{موارد الدورة} = \text{احتياجات الدورة}^1$$

ثالثاً: الخزينة TR

1) تعريف الخزينة

عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة عند الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.²

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة (النقدية) تحت تصرف المؤسسة في حالة السيولة التي يمكن التصرف فيها لمقابلة احتياجات دورة الاستغلال.

من خلال الخزينة تستطيع المؤسسة تحديد حالة التوازن المالي، فإذا تمكنت من تغطية مختلف احتياجاتها، يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض وفي العكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز تعطي بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} &= \text{الموارد} - \text{الاحتياجات} \\ \text{الخزينة} &= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل} \end{aligned}$$

¹ عبد الكريم اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 73، 74.

² جلييلة بن خروف، مرجع سابق، ص: 75.

2) الحالات التي يمكن أن تأخذها الخزينة

TR>0 ✓

رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا ويجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

TR<0 ✓

رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وبعض الحالات الاستثنائية إلى بيع بعض المواد الأولية.

TR=0 ✓

رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل (أي الخزينة المثلى)، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.¹

المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة

هذا المبحث سوف يشتمل كل من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة والمقارنة بين هذا الأخير والأبحاث السابقة من حيث أوجه التشابه والاختلاف.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: مداخلة للأستاذتين "غلاب نعيمة" و "زغيب مليكة" بعنوان:

" تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته " الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات _ دراسة حالة الجزائر والدول النامية _ بسكرة 2006، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة استعراض أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتقديم البدائل التمويلية المناسبة بهدف رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات بتحليل الجانب المتعلق بمصادر الأموال

¹ عبد الكريم اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 75، 76.

في ميزانيتها، من خلال دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته، بعد التطرق إلى أهم مصادر تمويل المؤسسة ومحددات اللجوء إلى الديون وقد استعاننا في ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي.

وقد قامت الباحثتان بحساب مختلف المؤشرات العلمية والنسب المالية كنسب الهيكل ونسب النشاط ونسب المردودية خلال الفترة 2002_2004 من أجل الكشف عن مصدر التمويل الأمثل للمؤسسة وقد توصلتا أن الاعتماد على المصادر الخارجية كالديون زاد من تراجع المؤسسة ووقف من نموها.

الدراسة الثانية: دراسة "مرزوق فريدة" بعنوان:

" Quel mode de financement pour les PME algériennes "

يوم دراسي 06/05 ماي 2014 بالبويرة، ومن النتائج التي توصلت إليها بعد دراسة عينة من 355 مؤسسة أن نسبة البنوك في تمويل المؤسسات لا تتعدى 22 %.

الدراسة الثالثة: هي للباحث محمد فطري هات بعنوان:

" LES DETERMINANTS DACCES AU FINNACEMENT BANCAIRE POUR LES PME LE CAS DE LAFRIQUE DE LEST "

رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الكبيك الكندية 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين منطقة شرق إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى من حيث درجة الوصول إلى التمويل، وتوصلت إلى سهولة الوصول إلى التمويل المصرفي في شرق إفريقيا وذلك لعصرنة العمل وحجم ملكية الشركة والتحقق الدوري لمراجعي الحسابات الخارجية بينما صعوبة الوصول إلى التمويل المصرفي في جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا وذلك بسبب عدم تناسق المعلومات بين الشركات ومؤسسات التمويل والتميز الجنسي لصاحب الشركة (ذكر أو أنثى).

الدراسة الرابعة: وهي للباحث "سليم حسام" كانت بعنوان:

" مصادر التمويل وأثرها على التوازن المالي في المؤسسات الاقتصادية _ دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة "، رسالة ماستر، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف _ المسيلة _ 2016/2015

ويهدف البحث إلى:

دراسة تأثير مصادر التمويل على التوازن المالي في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على أهم البدائل التمويلية المتاحة في المؤسسات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تم اختيار مؤسسة مطاحن الحضنة لتحليل التوازن المالي من خلال ميزانيات المؤسسة ل 3 سنوات. وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسة استطاعت تمويل

أصولها مع وجود فائض مالي احتفظت به كسيولة مجمدة لمواجهة التزاماتها في آجال استحقاقها، أي أن المؤسسة استطاعت تحقيق توازن في هيكلها المالي وهذا ما يثبت أن القرارات التمويلية في المؤسسة كانت فعالة.

الدراسة الخامسة: للباحث "الزاوي بومدين" بعنوان:

" التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية) "، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر.

وهدفت هذه الأطروحة إلى:

دراسة إشكالية كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي؟ وللإجابة على الإشكالية تمت الدراسة الميدانية بدراسة المستوى الفلاحي والنتاج المحقق في 15 ولاية للمنطقة الغربية خلال سبع سنوات (2009_2015)، باستعمال طريقة التحليل بالبيانات المدمجة. وتوصلت إلى:

- وجود علاقة ايجابية بدرجات متفاوتة بين مختلف أنواع التمويل من جهة والإنتاج الفلاحي من جهة ثانية.
- لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الآخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.

الدراسة السادسة: للباحثة "حنان سلاوتي" بعنوان:

" تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري _ وكالة ورقلة _ " رسالة ماستر، تخصص بنوك ومالية

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، ودورها في التنمية الاجتماعية، وإبراز أهم الصيغ التمويلية المبتكرة لمواجهة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعراقيل التي تحول دون تطبيقها في الاقتصاد الوطني.

حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات، أما فيما يخص الجانب التطبيقي اعتمد على مجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في الملاحظة والإحصائيات.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها في الدراسة:

_ علاقة البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي علاقة مدين ودائن فقط.

_ يفضل البنك تمويل مؤسسات القطاع العام عن الخاص.

_ تساهم البنوك بالتعاون مع الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة سوف يتم المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية من حيث أوجه التشابه والاختلاف بينهما

أوجه التشابه:

- ✓ لقد تم التطرق إلى أهمية التمويل البنكي في كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية
- ✓ تأثير مصادر التمويل على التوازن المالي للمؤسسة
- ✓ مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات

أوجه الاختلاف:

- ✓ وجود اختلاف في عينة الدراسة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، حيث تم الاعتماد على معطيات البنك في أغلب الدراسات على غير الدراسة الحالية التي كانت من المؤسسة محل الدراسة.
- ✓ اختلاف زمان ومكان إجراء الدراسة الحالية.
- ✓ معظم الدراسات اعتمد فيها المنهج الوصفي التحليلي أما في الدراسة الحالية اعتمد على دراسة حالة فقد تم الحصول على المعلومات عن بعد نظرا للظروف التي تمر بها البلد.
- ✓ أغلب الدراسات السابقة تم التطرق فيها إلى كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية بينما في الدراسة الحالية تم التطرق إلى تأثير التمويل البنكي على التوازن المالي للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

تم التوصل من خلال دراسة الفصل الأول أن كل مؤسسة أو منشأة أو مشروع اقتصادي يعتمد على رأس مال ثابت لكنها معرضة للعجز وهذا ما يجعلها في حاجة إلى التمويل من أجل تغطية ذلك العجز، والبنوك والمؤسسات المصرفية هي الأنسب لتمويل هذا العجز هنا يبرز أهمية التمويل البنكي فهو يعد عصب الحياة الاقتصادية فلا يمكن أن يقام اقتصاد بدون تمويل وذلك لأهميته البالغة لغرض التوسع وإقامة الاستثمارات الجديدة في كل القطاعات.

إن دراسة التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الدراسة التطبيقية في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري إلى ماهية كل من التمويل البنكي والتوازن المالي في المؤسسة سوف نقوم بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء الدراسة الميدانية على المؤسسة الاقتصادية لدراسة توازنها المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، بحيث يشمل هذا الفصل مبحثين:

في المبحث الأول تم التطرق إلى تقديم لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار (252) والتي تعتبر إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في مجال تقديم القروض لصالح المؤسسات، وفي المبحث الثاني عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

المبحث الأول: نظرة عامة حول وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (252) بأدرار

قبل التطرق إلى الدراسة الميدانية والمتمثلة في دراسة حالة مؤسسة "ش.ع" لمقاولة أشغال البناء، سوف نقدم

لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار (252) BADR

المطلب الأول: تقديم الوكالة BADR

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمرسوم 106/82 بتاريخ 1982/03/13 فهو خصص لتمويل الأنشطة الفلاحية التقليدية العامة وهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل ونظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة وبما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض.

لقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكالاته صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات تسهيلات لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية على مستوى الوطن، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي وكل الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع.

الفرع الأول: تعريف ونشأة المجموعة الجهوية للإستغلال بأدرار

أولاً: تعريفه

هو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس ماله مليار دينار جزائري كما وصل عدد فروعه سنة 1985 إلى 185 فرعا و29 مديرية جهوية، وتطور إلى أن أصبح رأس ماله مليارين ومائتي دينار جزائري 2200000000 دج ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته 300 وكالة يخضعون لسلطة 39 مديرية جهوية سنة 2016 ورأس ماله 330000000000 دج ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري.¹

¹ مقابلة شخصية مع مكلف بالزيائن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار على الساعة 09:00 _ 11:00 يوم 2020/08/10.

ثانيا: نشأته

تم إنشاء هذا المجمع بالمؤازرة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف تمويل نشاط على القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 106/82 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير، ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهدي بوسط ولاية أدرار.

وفي سنة 1988 ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديرية الجهوية التابعة للبنك حيث انطوى تحت إشرافها كل من وكالات أدرار، تميمون، رقان وأولف وكان عدد عمالها آن ذاك 60 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية. وفي تاريخ 1962 تم إلغاء المديرية الجهوية بأدرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998 أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص العمال بها إلى 50 عاملا ووجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى.

وفي مطلع سنة 2001 تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 71 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، إضافة إلى قرابة 16 عاملا في إطار الإدماج المهني (وهي تعد المديرية الجهوية لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على كبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها أربعة وهي على التوالي: أدرار 252، تميمون 253، رقان 254، أولف 406).

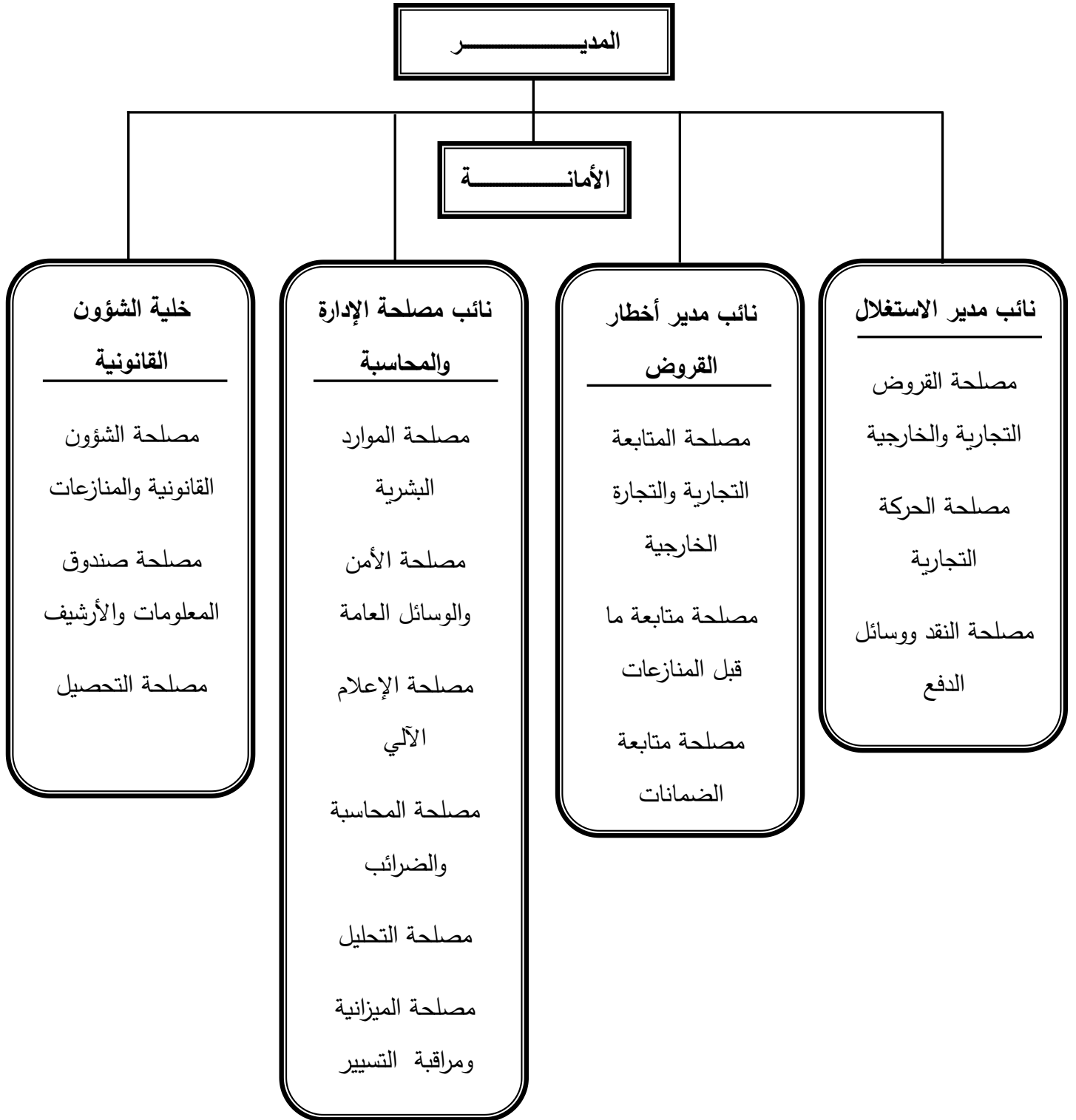
ويعد المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك وأهدافه

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك

أولا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار

الشكل رقم (03) يمثل الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

ثانياً: شرح الهيكل التنظيمي¹

يعتبر هذا النظام من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة أدرار إلى المصالح التالية:

(1) المدير الجهوي: هو قمة ورأس الهرم الإداري وهو أيضاً بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع وذلك من خلال التعليمات والأوامر والتوجيهات المقدمة من طرفه.

(2) رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبية: هي فرع من فروع المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تسهر على السير الحسن للموارد البشرية والموارد المادية والمحاسبية وهي تضمن حماية الممتلكات والأفراد العاملين بهذه المديرية والوكالات التابعة لها، ويتكون هذا الفرع من عدة مصالح منها:

- **مصلحة الدائرة الإدارية:** وتتكون من:

- ✓ مصلحة الموارد البشرية

- ✓ مصلحة الأمن والوسائل العامة

- ✓ مصلحة الإعلام الآلي

- **مصلحة المحاسبة:** وتتكون من:

- ✓ مصلحة المحاسبة والضرائب وتنقسم إلى قسم المحاسبة وقسم الضرائب

- ✓ مصلحة التحليل

- ✓ مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير

(3) نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات:

أنشأت هذه المديرية مؤخراً وهي تضطلع إلى تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحتين القروض والتحصيلات وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجاباتهم لجدول اهتلاك القروض ويدرس مدى تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائياً وخاصة تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة من ثلاث مصالح:

- **مصلحة متابعة التجارة والتجارة الخارجية:** وهي تسيير من طرف رئيس المصلحة وتكمن في:

- ✓ المتابعة الدقيقة للملفات التابعة لها.

- ✓ متابعة الحالية المالية لكل زبون معني بالقروض.

¹ مقابلة شخصية مع مكلف بالزبائن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار على الساعة 10:00 - 11:00 يوم 2020/08/11.

- ✓ متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن المعنيون بالقروض.
- ✓ إعلام المديرية المركزية فيما يخص تعليماتهم.
- ✓ إعلام اللجنة المعنية بما يخص أي تغيير في مخاطر القروض وأي مهمة من طرف مسؤوليه.
- **مصلحة متابعة ما قبل المنازعات:** وهي تسير من رئيس المصلحة وتكمن في:
 - ✓ المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسئول عنها
 - ✓ متابعة لكل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقييمها وذلك حسب درجة الخطر.
 - ✓ تقديم الملفات إلى لجنة التحصيلات
 - ✓ تطبيق أوامر لجنة التحصيلات عن طريق العدالة أو عن طريق التفاهم.
 - ✓ يقدم تقرير إلى مسؤوليه ومهام تعطى له من طرف مسؤوليه.

مصلحة متابعة الضمانات: وهي تسير من طرف رئيس المصلحة التي له المهام التالية :

- ✓ تقديم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة.
- ✓ تحصيل الضمانات وتثبيتها.
- ✓ يراقب الضمانات ويشرف على عملية المحاسبة.
- ✓ المراقبة الدورية في الميدان بما يخص حالة الضمانات.
- ✓ إعلام مسؤوليه عن طريق تقرير فيما يخص أي تطورات جديدة.

4) نائب المدير المكلف بالاستغلال:

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى الجمع الجهوي للاستغلال وذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من وكالات ثم تدرس تلك الملفات وتقرر في لجنة خاصة تعرف بلجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبية الثابتة وتضم:

- ✓ مصلحة القروض والتجارة الخارجية.
- ✓ مصلحة الحركة التجارية
- ✓ مصلحة النقد ووسائل الدفع

5) **خلية الشؤون القانونية:** تعتبر هذه الخلية من أهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى المجمع الجهوي بحيث تتضمن ثلاث مصالح رئيسية وهي مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات ومصلحة التحصيلات ومصلحة الأرشيف.

الفرع الثاني: أهداف البنك

- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي وتعميم الاستعمال الآلي وتجديد الثروة وعصرنتها.
- إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال النتاج الوطني.

- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.
- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقييم سلوكهم غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك على:
 - _ رفع الموارد بأفضل التكاليف.
 - _ التسيير الدقيق للخزينة.
 - _ تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.¹

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

سوف يشمل هذا المبحث الدراسة التطبيقية للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، بداية من عرض الميزانيات المالية للمؤسسة للسنوات الثلاث ومن ثم الحصول على الميزانيات المختصرة، يليها حساب مؤشرات التوازن المالي وأخيرا تحليل النتائج وتفسيرها.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات (2015 _ 2016 _ 2017)

تحليل التوازن المالي للمؤسسة (ب.ن) المتمثل نشاطها في مقاوله أشغال البناء من خلال عرض الميزانيات المالية للسنوات الثلاث (2015 _ 2016 _ 2017)

قامت المؤسسة بطلب قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار (252) بقيمة 10,464,438.48 دج في سنة 2016 (أنظر الملحق 01).

الفرع الأول: الميزانيات المالية للسنوات الثلاث

¹ مقابلة شخصية مع مكلف بالزبائن ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار على الساعة 09:00 _ 11:00 يوم 2020/08/12.

الجدول رقم (01) : الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2015 الوحدة (دج)

المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ الصافية	الأصول
	الأموال الخاصة		الأصول غير الجارية
19 182 877	رأس المال الخاص		فارق الاقتناء
	رأس المال غير المستدعى		تثبيات غير ملموسة
	احتياطات		تثبيات ملموسة
	فارق إعادة التقييم		أراضي
	فارق التكافؤ		مباني
6 801 540	النتيجة الصافية	60 379 189	تثبيات ملموسة أخرى
9 338 318	أموال خاصة أخرى (الترحيل من جديد)	1 342 050	تثبيات قيد الإنجاز
35 322 735	مجموع الأموال الخاصة		تثبيات مالية
	خصوم غير جارية		علامات مماثلة
31 964 438	ديون مالية		علامات المشاركة والحقوق الملحقة
	ضرائب مؤجلة خصوم		علامات مثبتة أخرى
	ديون غير جارية أخرى	27 896 364	أصول غير مالية جارية أخرى
	مؤونات الأخطار	894 170	ضرائب مؤجلة أصول
31 964 438	مجموع الخصوم غير الجارية	90 511 773	مجموع الأصول غير الجارية
	خصوم جارية		أصول جارية
202 230 225	الموردون والحسابات الملحقة	5 671 083	مخزون جاري
7 173 003	الضرائب		ذمم مدينة
724 132	ديون أخرى	41 743 929	عملاء
	خزينة الخصوم	6 440 839	مدينون آخرون
210 127 361	مجموع الخصوم الجارية	5 840 631	ضرائب
277 414 536	مجموع الخصوم		أصول جارية أخرى
			متاحات
			أصول مالية جارية أخرى
		127 206 278	الخزينة
		186 902 763	مجموع الأصول الجارية
		277 414 536	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة (مصلحة المحاسبة)، أنظر الملحق (2,3).

الجدول رقم (02) : الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2016 الوحدة (د ج)

المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ الصافية	الأصول
	الأموال الخاصة		الأصول غير الجارية
24 303 777	رأس المال الخاص		فارق الإقضاء
	رأس المال غير المستدعى		تثبيات غير ملموسة
	احتياطات		تثبيات ملموسة
	فارق إعادة التقييم		أراضي
	فارق التكافؤ		مباني
4 086 127	النتيجة الصافية	43 592 531	تثبيات ملموسة أخرى
9 338 318	أموال خاصة أخرى (الترحيل من جديد)	1 342 050	تثبيات قيد الإنجاز
37 728 223	مجموع الأموال الخاصة		تثبيات مالية
	خصوم غير جارية		علامات مماثلة
26 066 245	ديون مالية		علامات المشاركة والحقوق الملحقة
	ضرائب مؤجلة خصوم		علامات مثبتة أخرى
	ديون غير جارية أخرى	27 872 977	أصول غير مالية جارية أخرى
	مؤونات الأخطار		ضرائب مؤجلة أصول
26 066 245	مجموع الخصوم غير الجارية	72 807 558	مجموع الأصول غير الجارية
	خصوم جارية		أصول جارية
183 662 092	الموردون والحسابات الملحقة	28 753 147	مخزون جاري
20 390 513	الضرائب		ذمم مدينة
451 168	ديون أخرى	133 268 107	عملاء
	خزينة الخصوم	3 808 479	مدينون آخرون
204 503 774	مجموع الخصوم الجارية	19 243 170	ضرائب
268 298 243	مجموع الخصوم		أصول جارية أخرى
			متاحات
			أصول مالية جارية أخرى
		10 417 780	الخزينة
		195 490 685	مجموع الأصول الجارية
		268 298 243	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة (مصلحة المحاسبة)، أنظر الملحق (4،5).

الجدول رقم (03) : الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2017 الوحدة (د ج)

المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ الصافية	الأصول
	الأموال الخاصة		الأصول غير الجارية
25 308 196	رأس المال الخاص		فارق الاقتناء
	رأس المال غير المستدعى		تثبيات غير ملموسة
	احتياطات		تثبيات ملموسة
	فارق إعادة التقييم		أراضي
	فارق التكافؤ		مباني
2 686 798	النتيجة الصافية	31 732 854	تثبيات ملموسة أخرى
9 338 318	أموال خاصة أخرى (الترحيل من جديد)	1 342 050	تثبيات قيد الإنجاز
37 333 312	مجموع الأموال الخاصة		تثبيات مالية
	خصوم غير جارية		علامات مماثلة
23 117 149	ديون مالية		علامات المشاركة والحقوق الملحقة
	ضرائب مؤجلة خصوم		علامات مثبتة أخرى
	ديون غير جارية أخرى	27 935 023	أصول غير مالية جارية أخرى
	مؤونات الأخطار		ضرائب مؤجلة أصول
23 117 149	مجموع الخصوم غير الجارية	61 009 927	مجموع الأصول غير الجارية
	خصوم جارية		أصول جارية
101 816 370	الموردون والحسابات الملحقة	32 737 514	مخزون جاري
1 132 311	الضرائب		ذمم مدينة
537 119	ديون أخرى	3 242 170	عملاء
	خزينة الخصوم	17 078 021	مدينون آخرون
103 485 800	مجموع الخصوم الجارية	524 964	ضرائب
163 936 262	مجموع الخصوم		أصول جارية أخرى
			متاحات
			أصول مالية جارية أخرى
		49 343 663	الخزينة
		102 926 334	مجموع الأصول الجارية
		163 936 262	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة (مصلحة المحاسبة)، أنظر الملحق (6،7).

الفرع الثاني: الميزانيات المالية المختصرة للسنوات الثلاث

الجدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

المبالغ	البيانات	المبالغ	البيانات
67 287 174	الأموال الدائمة	90 511 773	الأصول الثابتة
35 322 736	_ أموال خاصة	186 902 763	الأصول المتداولة
31 964 438	_ الديون طويلة الأجل	5 671 083	_ قيم الاستغلال
		54 025 399	_ قيم قابلة للتحقيق
210 127 362	الديون قصيرة الأجل	127 206 281	_ قيم جاهزة
277 414 536	مجموع الخصوم	277 414 536	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية لسنة 2015.

الجدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

المبالغ	البيانات	المبالغ	البيانات
63 794 468	الأموال الدائمة	72 807 558	الأصول الثابتة
37 728 223	_ أموال خاصة	195 490 685	الأصول المتداولة
26 066 245	_ الديون طويلة الأجل	28 753 147	_ قيم الاستغلال
		156 319 756	_ قيم قابلة للتحقيق
204 503 775	الديون قصيرة الأجل	10 417 782	_ قيم جاهزة
268 298 243	مجموع الخصوم	268 298 243	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية لسنة 2016.

الجدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

المبالغ	البيانات	المبالغ	البيانات
60 450 461	الأموال الدائمة	61 009 927	الأصول الثابتة
37 333 312	_ أموال خاصة	102 926 334	الأصول المتداولة
23 117 149	_ الديون طويلة الأجل	32 737 514	_ قيم الاستغلال
		20 845 155	_ قيم قابلة للتحقيق
103 485 800	الديون قصيرة الأجل	49 926 334	_ قيم جاهزة
163 936 262	مجموع الخصوم	163 936 262	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة مؤشرات التوازن المالي كما أشرنا من قبل باستخدام رأس المال العامل بأنواعه المختلفة، احتياج رأس المال، وكذلك الخزينة.

الفرع الأول: رأس المال العامل FR

أولاً: رأس المال العامل (الصافي): ويحسب كما يلي:

أ_ من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (07): يوضح حساب رأس المال العامل الصافي للفترة (2015_2017) الوحدة (د ج)

2017	2016	2015	السنوات البيان
60 450 461	63 794 468	67 287 174	الأموال الدائمة
61 009 927	72 807 558	90 511 773	الأصول الثابتة
(559 466)	(9 013 090)	(23 224 599)	رأس المال العامل الصافي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل كان سالبا خلال ثلاث سنوات، وذلك بسبب الانخفاض في الأموال الخاصة والزيادة في القيم الثابتة.

ب_ من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (08): يوضح حساب رأس المال العامل الصافي للفترة (2015_2017) الوحدة (د ج)

2017	2016	2015	السنوات البيان
102 926 334	195 490 685	186 902 763	الأصول المتداولة
103 485 800	204 503 775	210 127 362	الديون قصيرة الأجل
(559 466)	(9 013 090)	(23 224 599)	رأس المال العامل الصافي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن المؤسسة قد حققت خلال هذه السنوات رأس مال عامل صافي سالب، وهذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول المتداولة.

ثانياً: رأس المال العامل الخاص: ويحسب كما يلي

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (09): يوضح حساب رأس المال العامل الخاص للفترة (2015_ 2017) الوحدة (د ج)

2017	2016	2015	السنوات البيان
37 333 312	37 728 223	35 322 736	الأموال الخاصة
61 009 927	72 807 558	90 511 763	الأصول الثابتة
(23 676 615)	(35 079 335)	(55 189 027)	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة قد تشكل لديها رأس مال عامل خاص سالب خلال السنوات الثلاث وهذا ما يعني أن أموالها الخاصة لا تغطي أصولها الثابتة، وهذا لقيامها بتغطية الخسائر التي حققتها خلال السنوات السابقة لهذه الفترة، فالمؤسسة تلجأ لتغطية العجز الحاصل في الأموال الخاصة ما سيؤثر على استقلاليتها.

ثالثاً: رأس المال العامل الإجمالي: ويحسب كما يلي

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

الجدول رقم (10): يوضح حساب رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2015_ 2017) الوحدة (د ج)

2017	2016	2015	السنوات البيان
32 737 514	28 753 147	5 671 083	قيم الاستغلال
20 845 155	156 319 756	54 025 399	قيم قابلة للتحقيق
49 343 665	10 417 782	127 206 281	قيم جاهزة
102 926 334	195 490 685	186 902 763	رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خلال السنوات المدروسة رأس مال عامل إجمالي موجب ومنتزاد ما يعني زيادة حجم الأصول المتداولة بسبب استفادة المؤسسة من مشاريع جديدة وبالتالي زيادة قيمها الجاهزة وقيم الاستغلال.

رابعاً: رأس المال العامل الأجنبي: ويحسب كما يلي

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (11): يوضح حساب رأس المال العامل الأجنبي للفترة (2015_ 2017) الوحدة (د ج)

2017	2016	2015	السنوات البيان
23 117 149	26 066 245	31 964 438	الديون طويلة الأجل
103 485 800	204 503 775	210 127 362	الديون قصيرة الأجل
126 602	230 570 020	242 091 800	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا نتيجة للارتفاع المستمر في الأموال الخاصة.

الفرع الثاني: احتياج رأس المال العامل BFR

احتياج رأس المال العامل: ويحسب كما يلي

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - قيم جاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

الجدول رقم (12): يوضح حساب احتياج رأس المال العامل للفترة (2015_ 2017) الوحدة (د ج)

2017	2016	2015	السنوات البيان
102 926 927	195 490 685	186 902 763	الأصول المتداولة
49 343 665	10 417 782	127 206 281	قيم جاهزة
103 485 800	204 503 775	210 127 362	الديون قصيرة الأجل
-	-	-	سلفات مصرفية
(49 903 131)	(19 430 872)	(150 430 880)	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث سالب، ما يعني أن احتياجات الدورة أقل من مواردها، وهذا راجع إلى التزايد الذي عرفته الديون قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: الخزينة TR

الخزينة TR: وتحسب كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

الجدول رقم (13): يوضح حساب الخزينة للفترة (2015_ 2017) الوحدة (د ج)

2017	2016	2015	السنوات البيانات
(559 466)	(9 013 090)	(23 224 599)	رأس المال العامل
(49 903 131)	(19 430 872)	(150 430 880)	احتياج رأس المال العامل
49 343 665	10 417 782	127 206 281	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، وهذا ما يعني أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير الجارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا يجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لحالة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة وذلك استنادا إلى المعلومات المقدمة، حيث قمنا بإعداد الميزانيات المالية للسنوات (2015 _ 2016 _ 2017) والتي على أساسها قمنا بتطبيق أسلوب من أساليب التحليل المالي وهي مؤشرات التوازن المالي، وهذا ما أمكننا من استنتاج العديد من النتائج حول النشاط المالي للمؤسسة من أهمها:

_ لقد حققت المؤسسة توازنات مالية خلال السنوات الثلاث، حيث كانت الخزينة موجبة وهذا ما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.

_ إن تمويل نشاط الاستغلال للمؤسسة يتم أساسا بواسطة التمويل الذاتي، ونظرا لعدم قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها ذاتيا لجأت إلى القروض وهو ما لا يحقق استقلالية مالية للمؤسسة.

الختامة

شهد النشاط التمويلي في الجزائر تطوراً ملحوظاً، من خلال التطور في مصادر التمويل الحديثة حيث كانت المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي ممولة من طرف البنوك وفق السياسة الاقتصادية للدولة، بحيث كان التمويل البنكي هو المصدر الوحيد للتمويل، وبعد صدور قانون النقد والقروض في أفريل 1990 تغيرت السياسة التمويلية من خلال إعطاء استقلالية للبنوك في عملية منح القروض.

أصبحت البنوك التجارية والمؤسسات المالية في دول العالم المرتكز الأساسي لإنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقاً من دورها الفعال في توفير المصادر التمويلية التي تهدف إلى توسيع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق التكامل بين كافة القطاعات، ومن خلال دراستنا للموضوع المتضمن آليات التمويل البنكي وتأثيرها على تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن القول أن:

_ التمويل البنكي كان الحل الأنسب للمؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن التمويل البنكي يعتبر الوسيلة الضرورية الأنجح لتمويل المؤسسة.

_ المؤسسة حققت بعض التوازنات المالية خلال السنوات الثلاث، هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي نصت على أن التمويل البنكي يهدف إلى تحقيق التوازن المالي في المؤسسة.

النتائج:

بعد إجراء الدراسة الميدانية تم التوصل إلى ما يلي:

- _ يتم استعمال مؤشرات التوازن المالي من أجل التنبؤ بمشاكل العسر المالي ومعالجة الاختلالات إن وجدت.
- _ عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة، حيث أن رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاث مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها.
- _ المؤسسة ليس لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتياً وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى البنك.
- _ النشاط التمويلي هو النشاط الأساسي لاستمرارية المؤسسة، وحتى تتحقق هذه الأخيرة لابد من دراسة العوامل المحددة لنوع التمويل المناسب الذي بواسطته يتم تعظيم الأرباح.
- _ إن التمويل في المؤسسة يساهم بشكل كبير في توسيع نشاط المؤسسة وخلق فرصة عمل كبيرة.

التوصيات:

سنستدرج فيما يلي مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها أن تساعد المؤسسات الاقتصادية وكذلك البنوك:

_ التحليل المعمق للوضع المالي للمؤسسة قبل اتخاذ أي قرار لمعرفة قدرة المؤسسة مالياً أو المخاطر الناجمة عن هذه القرارات.

_ ضرورة قيام البنوك بإلزام المؤسسات والأفراد بتقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها، مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات مستقل ولأكثر من سنة مالية، وعدم إخفاء أي معلومات تتعلق بالوضع المالي للمؤسسة من شأنها التأثير على قرار منح القرض.

_ ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق بما يلزم مدققي الحسابات بأخلاقيات المهنة، الأمر الذي يساهم في الحصول على قوائم مالية حقيقية تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسات، للاعتماد عليها والوثوق بها في اتخاذ القرار.

_ ضرورة توفير بنك للمعطيات يحتوي على جميع المعلومات لكل العملاء في جميع البنوك من شأنه تسهيل عملية الاستعلام عن طالبي القروض لتجنب أو تقليل مخاطر الائتمان.

آفاق البحث:

إن هذا البحث لا يقدم رؤية كاملة لتوسع مفهومه، وإمكانية دراسته من جوانب عديدة وأبعاد مختلفة، ومما لا شك فيه أن هناك بعض النقائص التي يحتويها هذا البحث سواء من الناحية المعلوماتية أو العملية ولقد ظهرت لنا من خلال بحثنا بعض المتغيرات الجديرة بمواصلة البحث فيها، ولهذا سوف نقترح عدداً من البحوث المستقبلية:

_ التمويل البنكي وتأثيره على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1_ رابح خوني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أترك للطباعة والنشر، مصر، 2008.
- 2_ أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سوريا، 2000.
- 3_ معراج هوارى، حاج سعيد عمر، التمويل التاجيري المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 4_ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 5_ محمد عبد الفتاح الصريفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 6_ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 7_ طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مصر، 1998.
- 8_ د. صلاح الدين السيبي، إدارة الأموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 1998.
- 9_ بخراز يعدل فريحة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 10_ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
- 11_ ناصر دادي عدون، محمد فتحي نواصر، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق للنشر، الجزائر، 2001.
- 12_ حمزة محمود الشخي، قرارات الإدارة المالية، الجامعة المستنصرية، مصر، 1983.
- 13_ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2011.
- 14_ عبد الحق أنور، الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشأة الأعمال، كلية الاقتصاد والإدارة، الطبعة الأولى، 1987.
- 15_ حمدي السقاء، التحليل المالي ومناقشة الميزانيات، مطبعة خالد بن الوليد.

16_ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة بوداوا، الجزائر، 2009.

17_ يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

ثانيا: المذكرات

1_ خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أم البواقي ووكالة سوق عمان 313، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2017.

2_ زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ولاية أم البواقي، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2012.

3_ عمران نادية، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014/2015.

4_ سونة شفيقة دالي أحمد آمال، مخاطر منح القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تخصص مالية، المدينة، 2007/2008.

5_ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002.

6_ عفاف عبان، تشخيص التوازن المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012.

7_ جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.

8_ عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.

ثالثا: الملتقيات

_ نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يونيو 2001، العدد الحادي عشر.

رابعا: المواقع الالكترونية

<http://www.alwatan.com/graphics/2020/05juil/dialghtml.economy.html>

خامسا: المقابلات الشخصية

_ مقابلة شخصية مع مكلف بالزبائن

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)

EXTRAIT GRAND-LIVRE

PAGE:1

EXERCICE:01/01/2016 AU 31/12/2016

AUXILIAIRE:167001-SOFINANCE

Exercice 2016

DATE	JOURNAL	FOLIO	N° LIGNE	PIECE	COMPTE	ASSURE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
REOUVERTURE...									0.00	10,464,438.48
10/02/2016	BADR	2	22	00007	167000	167001	CHN°2739140	SOFINANCE FN°00221 -DU 01/02/2016	1,164,853.38	
10/02/2016	BADR	2	24	00007	167000	167001	CHN°2739140	SOFINANCE FN°00222 -DU 01/02/2016	309,694.82	
19/05/2016	BADR	5	23	00008	167000	167001	CHN°38361	SOFINANCE FN°00861 -DU 01/05/2016	1,164,853.38	
19/05/2016	BADR	5	25	00008	167000	167001	CHN°38361	SOFINANCE FN°00862 -DU 01/05/2016	309,694.82	
30/10/2016	BADR	10	31	00010	167000	167001	CHN°38360	SOFINANCE FN°001746-DU 01/06/2016	1,164,853.38	
30/10/2016	BADR	10	33	00010	167000	167001	CHN°38360	SOFINANCE FN°001746-DU 01/06/2016	309,694.82	
30/10/2016	BADR	10	35	00010	167000	167001	CHN°38360	SOFINANCE FN°002580-DU 02/11/2016	1,164,853.38	
30/10/2016	BADR	10	37	00010	167000	167001	CHN°38360	SOFINANCE FN°002581-DU 02/11/2016	309,694.82	
TOTAL (8) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 31/12/2016									5,898,192.80	0.00
CUMULS AU 31/12/2016									5,898,192.80	10,464,438.48
SOLDE AU 31/12/2016										4,566,245.68

الملحق رقم (02)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F	
Désignation de l'entreprise:		
Activité:		
Adresse:		

Exercice clos le	31/12/2015
------------------	------------

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2015			2014
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	103,416,304	43,037,114	60,379,189	69,251,126
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	1,342,050		1,342,050	1,342,050
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	27,896,364		27,896,364	2,500,955
Impôts différés actif	894,170		894,170	894,170
TOTAL ACTIF NON COURANT	133,548,888	43,037,114	90,511,773	73,988,302
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				
	5,671,083		5,671,083	7,389,205
Créances et emplois assimilés				
Clients	41,743,929		41,743,929	32,722,361
Autres débiteurs	6,440,839		6,440,839	3,582,309
Impôts et assimilés	5,840,631		5,840,631	10,341,435
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	127,206,278		127,206,278	23,615,473
TOTAL ACTIF COURANT	186,902,763		186,902,763	77,650,784
TOTAL GENERAL ACTIF	320,451,651	43,037,114	277,414,536	151,639,086

الملحق رقم (03)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F	
Désignation de l'entreprise:		
Activité:		
Adresse:		

Exercice clos le	31/12/2015
------------------	------------

BILAN (PASSIF)

	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	19,182,877	18,330,794
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	6,801,540	2,572,980
Autres capitaux propres - Report à nouveau	9,338,318	9,338,318
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	35,322,736	30,242,093
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	31,964,438	23,888,083
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	31,964,438	23,888,083
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	202,230,225	92,093,548
Impôts	7,173,003	4,723,129
Autres dettes	724,132	692,232
Trésorerie passif		
TOTAL III	210,127,361	97,508,910
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	277,414,536	151,639,086

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (04)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F	
Désignation de l'entreprise:		
Activité:		
Adresse:		

Exercice clos le	31/12/2016
------------------	------------

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2016			2015
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	103,416,304	59,823,772	43,592,531	60,379,189
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	1,342,050		1,342,050	1,342,050
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	27,872,977		27,872,977	27,896,364
Impôts différés actif				894,170
TOTAL ACTIF NON COURANT	132,631,331	59,823,772	72,807,558	90,511,773
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	28,753,147		28,753,147	5,871,083
Créances et emplois assimilés				
Clients	133,268,107		133,268,107	41,743,929
Autres débiteurs	3,808,479		3,808,479	6,440,839
Impôts et assimilés	19,243,170		19,243,170	5,840,631
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	10,417,780		10,417,780	127,206,278
TOTAL ACTIF COURANT	195,490,685		195,490,685	186,902,763
TOTAL GENERAL ACTIF	328,122,016	59,823,772	268,298,243	277,414,536

(05) الملحق رقم

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F																			
Désignation de l'entreprise:																				
Activité:																				
Adresse:																				

Exercice clos le 31/12/2016

BILAN (PASSIF)

	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	24,303,777	19,182,877
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	4,086,127	6,801,540
Autres capitaux propres - Report à nouveau	9,338,318	9,338,318
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	37,728,223	35,322,736
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	26,066,245	31,964,438
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	26,066,245	31,964,438
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	183,662,092	202,230,225
Impôts	20,390,513	7,173,003
Autres dettes	451,168	724,132
Trésorerie passif		
TOTAL III	204,503,774	210,127,361
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	268,298,243	277,414,536

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (06)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F																					
Désignation de l'entreprise:																						
Activité:																						
Adresse:																						

Exercice clos le	31/12/2017
BILAN (ACTIF)	

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	105,911,262	74,178,407	31,732,854	43,592,531
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	1,342,050		1,342,050	1,342,050
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	27,935,023		27,935,023	27,872,977
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	135,188,335	74,178,407	61,009,927	72,807,558
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	32,737,514		32,737,514	28,753,147
Créances et emplois assimilés				
Clients	3,242,170		3,242,170	133,268,107
Autres débiteurs	17,078,021		17,078,021	3,808,479
Impôts et assimilés	524,964		524,964	19,243,170
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	49,343,663		49,343,663	10,417,780
TOTAL ACTIF COURANT	102,926,334		102,926,334	195,490,685
TOTAL GENERAL ACTIF	238,114,670	74,178,407	163,936,262	268,298,243

(07) الملحق رقم

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F									
Désignation de l'entreprise:											
Activité:											
Adresse:											
Exercice clos le						31/12/2017					
BILAN (PASSIF)											

	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	25,308,196	24,303,777
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2,686,798	4,086,127
Autres capitaux propres - Report à nouveau	9,338,318	9,338,318
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	37,333,312	37,728,223
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	23,117,149	26,066,245
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	23,117,149	26,066,245
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	101,816,370	183,862,092
Impôts	1,132,311	20,390,513
Autres dettes	537,119	451,168
Trésorerie passif		
TOTAL III	103,485,800	204,503,774
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	163,936,262	268,298,243

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وعرفان
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الاختصارات والرموز
أ - ج	مقدمة
4	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية
5	تمهيد
6	المبحث الأول: أساسيات حول التمويل البنكي والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية
6	المطلب الأول: ماهية التمويل البنكي
6	الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي
7	الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي
10	الفرع الثالث: محددات وأسس التمويل البنكي
11	المطلب الثاني: وسائل التمويل البنكي
11	الفرع الأول: تعريف القروض
12	الفرع الثاني: أنواع القروض
13	الفرع الثالث: أهمية القروض وأهدافها
15	المطلب الثالث: الإطار النظري للتوازن المالي
15	الفرع الأول: مفهوم التوازن المالي وأنواعه
16	الفرع الثاني: أهمية التوازن المالي وشروطه في المؤسسة الاقتصادية
16	الفرع الثالث: القواعد الواجب مراعاتها في التوازن المالي
18	الفرع الرابع: مؤشرات التوازن المالي
24	المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة
24	المطلب الأول: الدراسات السابقة
27	المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

28	خلاصة الفصل الأول
29	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
30	تمهيد
31	المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (252) بأدرار
31	المطلب الأول: تقديم الوكالة BADR
32	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك وأهدافه
32	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك
36	الفرع الثاني: أهداف البنك
36	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
36	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات (2017_2016_2015)
36	الفرع الأول: الميزانيات المالية للسنوات (2017_2016_2015)
40	الفرع الثاني: الميزانيات المالية المختصرة للسنوات الثلاث
41	المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي
41	الفرع الأول: رأس المال العامل FR
43	الفرع الثاني: احتياج رأس المال العامل BFR
44	الفرع الثالث: الخزينة TR
45	خلاصة الفصل الثاني
47	خاتمة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	الفهرس